نظرية سلوك المستهلك

((نظرية المنفعة))

برزت نظريتين لتحليل سلوك المستهلك الاولى عرفت بالنظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك وهي القائمة على تحليل المنفعة بصورة قياسية اي افتراض قابلية المنفعة للقياس ، والثانية والتي تعرف بالنظرية الحديثة للسلوك المستهلك او نظرية منحنيات السواء وهي القائمة على اساس ترتيب المنفعة او المنفعة الترتيبية .

النظرية الكلاسيكية لتحليل سلوك المستهلك/ نظرية المنفعة

تنطلق هذه النظرية من فرضية مفادها ان المستهلك يتصف برشادة ويسعى جاهدا الى تحقيق اقصى اشباع ممكن من السلع والخدمات المتاحة لديه ، ولا سيما انه يواجه عدد كبير من السلع التي تحدد اسعارها وفق الية السوق وتتوفر لديه معلومات كاملة عن السلع واسعارها ومن اهم هذه الفرضيات هي:

1- ان سلوك المستهلك رشيد ، اي يتصف بالعقلانية فهو يعمل على زيادة المنفعة التي يحصل عليها من استخدامه للسلع والخدمات.
2- امكانية قياس المنفعة كميا، اي ان المستهلك يمكنه تحديد مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استخدامه للسلع و الخدمات.
3- ان وحدات المنفعة كل سلعة مستقلة عن المنفعة سلع اخرى .
4- تمثل المنفعة الكلية مجموع ما يحصل عليه المستهلك من المنافع نتيجة استهلاكه للوحدات متتالية من السلعة .
5- تتناقص المنفعة الحدية كلما زاد المستهلك في استخدامه للوحدات السلعة في مدة زمنية معينة.

والمنفعة هي خاصية في السلع او الخدمة التي تجعل الافراد يرغبون بشرائها ، لذلك يقتني الافراد السلع للتمتع عند استهلاكها.

والمنفعة هي مدى صلاحية سلعة او خدمة ما لاشباع حاجة معينة بالنسبة للمستهلك وفقا لاعتقاده وميوله.

وبما ان المنفعة هي قابيلة السلع او الخدمة على اشباع حاجة الفرد ، فالمستهلك يطلب السلعة او الخدمة لان استهلاكه وحدات اضافية من السلعة تتناقص بزيادة المستخدم منها اي ان مقدار المنفعة التي يحصل عليها المستهلك لقاء استخدامه للوحدات اضافية من السلعة وفي المدة الزمنية نفسها تتناقص ويطلق على هذه الظاهرة تناقص المنفعة.

وعليه فان مضمون قانون تناقص المنفعة الحدية يتمثل في ان وحدات متتالية الي يستهلكها احد الافراد من سلعة او خدمة معينة وخلال فترة زمنية معينة يؤدي الى تناقص المنفعة التي يحصل عليها المستهلك بزيادة عدد الوحدات المستهلكة وان المنفعة الاولى اكبر من المنفعة الثانية والمنفعة الثانية اكبر من المنفعة الثالثة .

المنفعة الكلية:

يرى الاقتصاديون الكلاسيك بان استهلاك الفرد او اقتناءه للسلعة ما تعطيه منفعة ناجمة عن اشباع حاجة لديه وهذه المنفعة يمكن قياسها عدديا .

ويمكن تعريف المنفعة الكلية(Total Utility) بانها مقدار الاشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه كمية معينة من سلعة او خدمة ما خلال فترة زمنية معينة.

اما المنفعة الحدية (Marginal Utility) فتعرف على انها التغير في المنفعة الكلية الناجمة عن تغير في عدد الوحدات المستهلكة من السلعة بمقدار وحدة واحدة في وحدة زمنية معينة . اي ان المنفعة الحدية تتناقص باستمرار مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة معينة وتصل الى الصفر عندما يصل مقدار الاشباع المتحقق من السلعة الى اقصاه ، وبعد هذا الحد تصبح المنفعة التي تقدمها الوحدات الاضافية من السلعة او الخدمة منها بالمنفعة السالبة ويسمى هذا المسار بقانون تناقص المنفعة الحدية كما موضح في الشكل التالي:

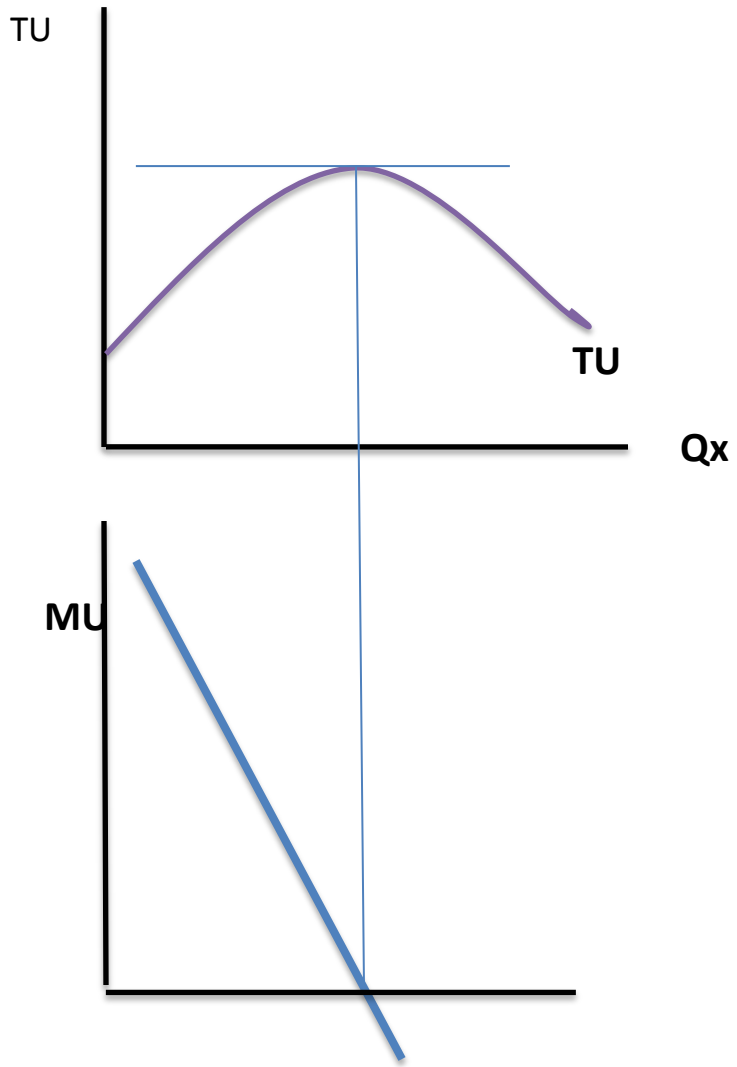

منحنى TU واشتقاق منحنى MU

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{التغير في المنفعة الكلية}}{\text{التغير في الكمية المستهلكة}} = \frac{\Delta TU}{\Delta Qx}$$

ويمثل الشكل اعلاه بان المنفعة الكلية تبدا بزيادة وبصورة مستمرة مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من Qx الا ان هذه الزيادات تكون متناقصة ، ويوضح هذا التناقص منحنى المنفعة الحدية الذي يتناقص حتى يصل الى الصفر عند الكمية (5) والتي يكون فيها المستهلك قد وصل الى حد الاشباع الكامل من السلعة ويكون منحنى المنفعة الكلية في اعلى نقطة وبعدها يكون مردود الوحدات الاضافية من السلعة على المستهلك سلبي.

ويوضح الجدول ادناه قانون تناقص المنفعة الحدية

Mu	Tu	Qx
10	10	1
8	18	2
6	24	3
5	29	4
0	29	5
-4	25	6
-5	20	7

ويوضح الجدول ان المستهلك يصل الى حالة الاشباع عند الوحدة (5) اذ يصل Tu الى اقصاه بينما Muالى الصفر.

ويعود تناقص المنفعة الحدية الى سببين :

1- كل سلعة لا تعد بديلا كاملا للأخرى ، اي ان كل سلعة لها خصائص معينة تجعلها صالحه للإشباع حاجة انسانية محددة وبالتالي فزيادة الكمية التي يستهلكها الشخص لابد ان تؤدي الى تناقص المنفعة الحدية لها طالما انه لا يمكن بهذه السلعة الا اشباع حاجة واحدة لديه.
2- جميع حاجات الافراد قابلة للإشباع ، وان الاستمرار باستهلاك وحدات متتالية من سلعة ما خلال مدة زمنية معينة انما يؤدي الى تناقص حدة او الاشباع الحاجة التي يحس بها للاستهلاك حتى يصل الى نقطة الاشباع.

كيف يحقق المستهلك توازنه في ظل نظرية المنفعة

ان المستهلك الرشيد يحاول الوصول الى حالة التوازن وهي الحالة التي يحقق فيها اقصى اشباع ممكن من السلع والخدمات التي يرغب في شرائها في ظل دخله المتاح واسعار هذه السلع والخدمات.
اي هنالك قيدان هما دخل المستهلك والقيد الثاني اسعار السلع في السوق محدودة، ان تحقيق المستهلك توازنه في ظل نظرية المنفعة الحدية اذا تحقق له شرطان هما:

الشرط الاول :ان تكون المنفعة الحدية للدينار الاخير المنفق على السلعة Xتساوي المنفعة الحدية للدينار المنفق علي شراء السلعة y.

ويمكن قياس المنفعة الحدية للدينار المنفق علي سلعة ما بقسمة المنفعة الحدية للسلعة على سعر تلك السلعة.

المنفعة الحدية للدينار= $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}}{\text{سعر السلعة}}$

الشرط الثاني: ان ينفق المستهلك كل دخله علي السلعتين:

فلو افترضنا ان الكميات المشتراة من السلعتين هما x,y وان اسعار السلعتين على التوالي هما Px,Py وان المستهلك ينفق كل دخله M علي شراء السلعتين X,Yبسعر Px,Py على التوالي.

فأننا نستطيع كتابة شرطي التوازن وفق نظرية المنفعة الحدية كالاتي :

1- $\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}X}{\text{سعر السلعة}X} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة}\ Y}{\text{سعر السلعة}Y}$

$$\frac{MUx}{Px}=\frac{Muy}{Py}$$

الشرط الثاني: M=Qx Px + Qy Py

ان ينفق كل دخله المتاح على شراء السلعتين X,Y وبأسعار محددة هي Px,Py

مثال:

$\frac{Muy}{Py}$	Muy	$\frac{MUx}{Px}$	Mux	Q
6.5	13	4	16	1
5.5	11	3.5	14	2
4.5	9	3	12	3
3	6	2.5	10	4
2.5	5	2	8	5
2	4	1.5	6	6

اذا افترضنا ان المستهلك لديه سلعتين X,Y يرغب في اختيار توليفة من السلعتين تحقق له اشباع ممكن في ظل دخله المتاح والبالغ 20 دينار فلو افترضنا ان اسعار السلعتين هما Px=4 ,Py=2

كيف يحقق المستهلك توازنه في ضوء البيانات اعلاه في ظل نظرية المنفعة الحدية ؟

يحقق المستهلك توازنه عندما تتعادل المنفعة الحدية لأخر دينار منفق على شراء السلعة Xمع المنفعة الحدية لأخر دينار منفق على شراء السلعة Y.

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } X}{\text{سعر السلعة } X} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة } Y}{\text{سعر السلعة } Y} \qquad \frac{MUx}{Px} = \frac{Muy}{Py}$$

ويتحقق هذا الشرط عندما يقوم المستهلك بشراء ثلاث وحدات من Xواربع وحدات من Y كما موضح في الجدول السابق.

اما الشرط الثاني فهو ضرورة انفاق كل دخله المحدد علي شراء هاتين السلعتين:

M=Qx Px + Qy Py

فاذا كان دخله المتاح 20 دينار

20=2*4+4*3

اذن يتحقق المستهلك توازنه وفق الشرطين السابقين عندما يستهلك المستهلك ثلاث وحدات من X واربع وحدات منY